

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/C.1/46/23
25 November 1991

UN LIBRARY

ORIGINAL: ARABIC

NOV 26 1991

UN/SA COLLECTION الدورة السادسة والاربعون

اللجنة الاولى

البند ٦٧ من جدول الاعمال

تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحرالابيض المتوسط

رسالة مؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وموجهة
إلى الامين العام من الممثل الدائم للجماهيرية العربية
الليبية لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل نص الرسالة الموجهة إلى سعادتكم من الاخ إبراهيم محمد
البشاري أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي حول التصريحات
الصادرة عن حكومتنا المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والتي تتهم فيها من
أسمتهم (بعناصر ليبية) بالمسؤولية عن الحادث المؤلم الذي أدى إلى تحطم طائرة (بان
آم) عام ١٩٨٨ ، وما تحمله تلك التصريحات من اتهامات وتهديد في الوقت الذي تشهد
فيه العلاقات الدولية انفتاحا ووفقا بين أعضاء المجتمع الدولي أساسه الحوار
البناء والاحترام المتبادل .

أغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الامم
المتحدة تحت بند (امن البحر الابيض المتوسط) .

(توقيع) الدكتور علي أحمد الحضيري
الممثل الدائم

المرفق

تابعتم بلا شك التصريحات الصادرة عن حكومتَي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والتي تتهم من أسمتهم (بعناصر ليبية) بالمسؤولية عن الحادث المؤلم الذي أدى إلى تحطم (طائرة بان آم) عام ١٩٨٨ (فوق اسكتلندا) .

وفي الوقت الذي أعلننا فيه استغرابنا لمدور مثل هذه التصريحات التي تحمل اتهاماً ، وتهديداً ، في الوقت الذي تشهد فيه العلاقات الدولية وفاقاً بين الدول يؤدي إلى إرساء قيمة الحوار ،

وصدور هذه التصريحات الرسمية عن وزارة العدل الأمريكية والناطق الرسمي للبيت الأبيض ، ووزير الخارجية البريطاني ، بشكل نية مبيتة وتخطيطاً مبرمجاً للمعدوان على الشعب الليبي .

وقد دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا من أجل تغيير نظامها الشعبي السياسي والاجتماعي بالقوة ، وممارسة كل الضغوط عليها ، والتأمر على اختياراتها السياسية والاجتماعية وإرهابها والذي وصل في أحيان كثيرة إلى المعدوان ، متدعمة في ذلك بحجج باطلة تفتقر إلى أي دليل مادي وملسوس .

وقد تحدثت ليبيا عبر المواجهة التي فرضت عليها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، الإدارات الأمريكية أمام الرأي العام الأمريكي والعالمي أن تقدم دليلاً مادياً ملموساً يؤكد اتهاماتها ، إلا أن الإدارات الأمريكية في كل مرة تفشل في تقديم أي دليل مادي ملموس ، وتتهرب من مواجهة الحقيقة الكامنة في زيف ادعاءاتها .

أولاً : ففي سنة ١٩٨٦ لغقت الإدارة الأمريكية حججاً باطلة لا تستند على أي دليل ملموس ومادي واتهمت ليبيا زوراً وبهتاناً بأنها المسؤولة عن تفجير ملهى برلين وعن حادث التفجير في مطار روما ، وقامت بالمعدوان العسكري الفادر ليلاً - دون انتظار لنتائج التحقيق - على الشعب الليبي وهو نائم في أمن واطمئنان ضاربة عرض الحائط بكل القيم الأخلاقية والإنسانية فقتلت الأطفال والشيوخ والمواطنين الأبرياء ، ودمرت المدارس والمستشفيات ورياض الأطفال ، وأدخلت الرعب النفسي في قلوب النائمين من الأطفال والشيوخ والنساء بعدوانها الفادر الذي لا مبرر له .

وقد تبين بعد ذلك من نتائج التحقيق في الحادثتين المذكورتين أن ليبيا ليس لها أي علاقة بهما ، ورغم ذلك فإن الإدارة الأمريكية لم تعتذر عن هذا العدوان ، وكان الناس الذين قتلوا قطيع من الغنم ، على الرغم من أن العالم عبر منظماته الدولية والإقليمية والقوى الديمقراطية قد أدانت العدوان ، وبرأت الشعب الليبي معتذرة ومواسية ومتضامنة مع أسر الضحايا والجرحى عبر القرارات الدولية المتتالية ومنها :

- قرار الجمعية العامة رقم ٢٨/٤١ الصادر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ؛
- قرار القمة الثامن لدول عدم الانحياز المنعقد في هراي عام ١٩٨٦ ؛
- إعلان رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في اجتماع القمة الأفريقية ، الدورة ٢٢ ، في تموز/يوليه ١٩٨٦ ؛
- بيان القمة الإسلامية رقم ٢١ في دورتها بالكويت عام ١٩٨٧ .

ثانيا : أن أمريكا تستغل الوضع الدولي الراهن لتنصيب نفسها حكومة عالمية ، وشرطيا دوليا ، تحدد الحق والباطل والاخلاق والسلوك ، وها هي تفاجئنا وتفاجئ العالم بتلفيق حجج جديدة واهية ، واتهام ليبيا زورا وبهتانا مرة أخرى بعد مضي ثلاث سنوات على تحطم (طائرة بان أم) الأمريكية والتي أجرت الإدارة الأمريكية تحقيقا حولها .

وسمعت ليبيا ، كما سمع العالم تمريجات بعض المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين بنفي علاقة ليبيا بهذه الحادثة ، وتوجيه اتهامهم لأطراف أخرى .

ولكن ، بقدره قادر عملت الولايات المتحدة الأمريكية على نقض ما نسبته للأطراف الأخرى من اتهامات وبرأتها واتهمت ليبيا - التي سبق لها أن برأتها - ربما لشيء لا يروق لإدارة الأمريكية في السياسة الليبية ، في نية مبيتة للعدوان بهدف تغيير النظام الشعبي الديمقراطي بالقوة ، ذلك النظام السياسي الشعبي الذي لا ترضى عنه الإدارة الأمريكية ، مخالفة في ذلك ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة الذي يحرم التهديد بالعدوان ، أو العدوان ، والذي يدعو إلى حل المشاكل بين الدول بالحوار والطرق السلمية .

وتقوم الإدارة الأمريكية مرة أخرى بتلغيق تهم باطلة لا تستند على أي دليل مادي ملموس ، وتقفز إلى النتائج ، وتقرر العدوان كما جاء على لسان المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين .

ونحن - مرة أخرى - نتحدى الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية أمام الرأي العام الأمريكي والبريطاني والعالمي أن تقدموا أي دليل مقنع مادي ملموس .

ومع ذلك ، عندما علمت اللجنة الشعبية العامة للعدل من اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتي استلمت مذكرة من الحكومة البريطانية تتهم فيها ما يسمى اثنان من الليبيين ، قامت هذه اللجنة بتعيين قاضٍ للتحقيق فيما نسب إليهما . وطلبت اللجنة الشعبية العامة للعدل من الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية تعيين محامين لمتابعة نزاهة وسلامة التحقيق .

كما طلبت من المنظمات الدولية والإنسانية أيضا تعيين محامين للتأكد من سلامة ونزاهة هذا التحقيق وذلك حرما من الجماهيرية العظمى على الوصول إلى الحقيقة كما هي ، لا كما تراها وتريدها الحكومتان الأمريكية والبريطانية ، وهو ما يؤكد صدق نيتنا ، واستعدادنا غير المحدود للتعاون لكشف الحقيقة .

وتعلن الجماهيرية العظمى استعدادها للتعاون مع أي جهة قضائية دولية ومحيدة كل التعاون لأننا نحن الضحية في هذه المسألة . أما إذا كان الأمر يتعلق بعدوان جديد مبيت من قبل الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية قصد معاقبة ليبيا وتغيير نظامها السياسي الشعبي والاجتماعي بالقوة ، ومعاقبتها لمواقفها السياسية فإننا نتوقع من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي والشعوب والحكومات المحبة للعدل والسلام ، والرأي العام العالمي أن يقف إلى جانب ليبيا دفاعا عن الحق ، ودفاعا عن ميثاق الأمم المتحدة الذي يضمن حق المساواة بين الشعوب وحققها في اختياراتها السياسية والاجتماعية ، هذا الحق الذي تضمنه الشرائع السماوية ، ويكفله القانون الدولي وينص عليه ميثاق الأمم المتحدة .

إننا إذ نضع أمامكم هذه الحقائق محددة وجهة نظرنا لنتطلع إلى موقف جماعي يضع حدا لهذا العدوان المتكرر على الشعب الليبي ، كما أننا نحتفظ بحقنا - ووقوفكم معنا - في الدفاع عن أنفسنا طبقا للمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة ، مقدرين دوركم في الحفاظ على الأمن والسلام وإقامة عالم يتساوى فيه كبيره وصغيره ، قويه وضعيفه .

إبراهيم محمد البشاري

أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي

والتعاون الدولي
